او زائد على مجرد اثبات كشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض والمقصود
من الكلام انتهى ولقد ذهب السامع كل مذهب ممكن في المقام ولان
القصد ذكر اسم الله في الابتداء دون ذكر غيره وهل حكم حذف المتعلق
هنا الجواز او الوجوب الظاهر انه جائز ولذا قال بعضهم ان الباء متعلقة
بالحمد الاتي وايضا ورد التصريح بالعامل في نحو قوله صلى الله عليه وسلم
باسمك ربي وضعت جنبي والفاصل المشتمل على التفصيل المقرر في النحو
ان يقال ان قدر المتعلق بعامل خاص فان دلت عليه قرينة بعد الحذف
جاز ذكره وحذفه وان لم يكن قرينة وجب ذكره وان قدر متعلقا يكون
عام نحو كائن او مستقر وجب حذفه وامتنع ذكره وانما جاز حذف هنا
كما مر لقيام القرينة ولي كشروع في التأليف مثلا واسم مجرور بالباء
وعلامة جره كسر اخره وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه مجرور
بالمضاف على الصحيح وبد الاضافة نحضة فهي على معنى حرف وهو اللام
هنا والرحمن نعت للفظ الجلالة ونعت المجرور مجرور والرحيم نعت
بعد نعت وهو مجرور ايضا لذلك وهذا الاعراب مجمع على صحته قراءة
وعربية واعلم انه اذا كان المنعوت معلوما بدون النعت جاز فيه
الاتباع والقطع الى الرفع او الى النصب اذا كان مجرورا او الى احدهما
اذا كان غير مجرور فالقطع الى الرفع باضمار هو والى النصب باضمار
اعني في صفة المدح واذم في صفة الذم فالاول كقولك مررت بامرئ القيس
الشاعر والثاني نحو الحمد لله اهل الحمد والثالث كقولي نقالي وامرأته
حالة الحطب قرئ في السبع بالنصب والرفع فالنصب باضمار اذم والرفع
اما على الاتباع او على القطع باضمار هي قال في الخلاصة ● وارفع او انصب
اذ قطعت مضمرا ● مبتدأ او ناصبا لن يظهرا ● ولا يشترط في القطع
تكرار النعوت وان تكررت فذاك اتباع بعضي وقطع بعض وهل يجوز

الاتباع

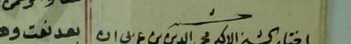

اختار كثير الاكمل محمد الدين بن عربي ان
الجار والمجرور في بسملة الفاتح متعلق
بالحمد وقال اني لاني الله تعالى انما يحمد
باسمائه قال واما قول النحاة ان المصدر
لا يعمل بوجه فتحكم مذهبي اهـ قول قول
النحاة المذكور سابقا حتى للظرف والجار
والمجرور كما هو صريح كلام الاشموني
في باب اعمال المصدر ونقي عليه ياسين
في شم بانت سعاد فلا يقال كان يكفي الفاتح
عن دعوى التحكم الجواب عن قولهم المذكور
بان محله في غير الظرف والجار والمجرور
مع ان مرادهم منحصر ان حتى في غير الظرف
والجار والمجرور واستفد من الاشموني
المذكور سابقا لا يجوز تقدير المتعلق هنا مصدرا
موخرا لكون في الاسم التعدد في شم الفتحي
ذلك في الظرف لانها مما يكفيه رائحة الفعل اهـ ومراده بالظرف ما يشمل الجار
والمجرور كما هو ظاهر وفعلي هذا يجوز تقدير المتعلق هنا مصدرا موخرا ومرادهم
بالمصدر في قولهم المذكور المصدر المقدر بان والفعل اوبا والفعل لان المصدر النائب عن فعله
يعمل موخرا على ما بين في محله اهـ ياسين

الاتباع بعد القطع فيه خلاف والراجح المنع وبالجملة ففي الرحمن الرحيم
تسعة اوجه حاصلة من ضرب ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر للرحمن
في ثلاثة للرحيم فيجوز الاول لك في الثاني ثلاثة اوجه وحيث
نصبته لك في الثاني ثلاثة اوجه وحيث رفعته لك في الثاني ثلاثة اوجه
ولم يقرا احد من القراء الا بوجه واحد من الثلاثة كما سنتعرفه وتعلم ان
ما جاء قراءة جاز عربية ولا عكس ويمتنع جر الرحيم بعد نصب الرحمن
او رفعه على ما صححه ابن ابي الربيع من ان الاتباع بعد القطع لا يجوز
وقال صاحب البسيط الصحيح الجواز ونظمها بعضهم فقال ●
● ان ينصب الرحمن او يرتفعا ● فالجر للرحيم وجها منعا ●
● وان يجر فاجز في الثاني ● ثلاثة الاوجه خذ بياني ●
ومن روى فالجر للرحيم قطعا سهوا اراد به الراجح وليس مراده نفي الثلاثة
لانه واسع الاطلاع وكثير الاحاطة عا طرق الاسماع وجملة المنعت المقطوع
اثنانية لان الصفة مع الفعل المقدر جملة مستقلة ولا يصح جعلها نعتا
للفظ الجلالة لما علمت من انها اثنانية وايضا الجملة انما تقع نعتا للنكرة
والله اعرف المعارف مسئلة هل حرف الجر وحده المتعلق او مع مجروره
ظاهر اطلاق الاكثرين الاول لكن الثاني هو الراجح وكتب البلقيني لولد
مراسله وفيها قول المعربين ان المتعلق هو حرف الجر لا يستقيم لان
حرف الجر لا يتعلق بمفرده بل مع مجروره فوافقه على ذلك وقال هذا هو
وفي رسالة الصبان ان المحل في الظرف اللغو للمجرور فقط وفي المستقر
من جهة فيما مر مقام ما وليه المجموع الجار والمجرور ومن جهة تعلقه بعامله
للمجرور فقط ثم محل مجموعهما قد يكون رفعا كما في الذي جاءني فيه وكما في
مزيد بالباء للمجهول وقد يكون نصبا كما في النائب عن الحال وكما في فوز
بزيد وقد يكون جرا كما في النائب عن الصفة المجرورة فقط اهـ مكتبة

٢ السبعة صح ضبح

٢ التحقيق اوضح

١ التوضيح والمدح في صفة صح ضبح